

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

باب الشهادة على الشهادة وباب الرجوع عنها وباب أدائها أي الألفاظ التي تؤدي بها الشهادة قال أبو عبيدة أجمعت العلماء من أهل الحجاز والعراق على إمضاء الشهادة على الشهادة في الأموال ولدعاء الحاجة إليها لأنها وثيقة مستدامة لحفظ الأموال لما قد يطرأ على الشاهد من اخترام المنية والعجز عن الشهادة لغيبة أو مرض أو نسيان ونحوه مما يوجب ضياع حق المشهود له فاستدرك ذلك بتجوير الشهادة على الشاهد لتدوم الوثيقة على أن من الحقوق ما يحتاج فيه إلى التأييد كالوقوف والشاهد لا يعيش أبدا لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا بثمانية شروط لخصها ابن نصر \square من كلام الأصحاب أحدها كونها أي الشهادة على الشهادة فيما أي حق يقبل فيه كتاب قاض لقاض وهو حق الآدمي دون حق \square تعالى لأن الحدود مبنية على الستر والدرء بالشبهة والشهادة على الشهادة فيها شبهة لتطرق احتمال الغلط والسهو وكذب شهود الفرع إليها مع احتمال ذلك في شهود الأصل وهذا احتمال زائد لا يوجد في شهود الأصل ولهذا لا تقبل مع القدرة على شهود الأصل ولأنه لا حاجة إليها في الحد لأن ستر صاحبه أولى من الشهادة عليه والشرط الثاني تعذر شهادة شهود الأصل بنحو موت أو مرض